إشكالية المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية بين الوصم المجتمعي ومتطلبات التمكين السياسي للمرأة

د.عبد الجبار جبار

جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف، a.djebbar@univ-chlef.dz

تاريخ الإيداع: 2020/01/21 **تاريخ المراجعة:** 2020/01/21 **تاريخ القبول:** 2021/09/12

ملخص

بالرغم تواجد المرأة في المجتمع الجزائري كماً وكيفاً، إلا أنها تعاني من محدودية المشاركة السياسية نتيجة الوصم المجتمعي التقليدي لدورها، الأمر الذي أدى بالنخب الحاكمة لضرورة العمل على ترقية العمل السياسي للمرأة من خلال إقرار مسألة التمكين السياسي مع التعديل الدستوري لعام 2008، انعكس إيجاباً في الجانب الكمي لتواجد المرأة في مختلف المجالس النيابية اللاحقة، في حين تم تسجيل محدودية من ناحية الأداء النسوي داخل هذه المجالس من خلال العديد من الظواهر السلبية من قبيل: التجوال السياسي، وعدم الفعالية في الأداء النيابي والعزوف عن الحضور...، الأمر الذي أفرغ هذه الإصلاحات من أي محتوى إيجابي وهذا ما ستحاول هذه الورقة البحثية التطرق إلى محددات الإخفاق الحكومي في تقديم صورة شاملة ومتكاملة عن التمكين السياسي للمرأة، وإقرارها بسياسات ذرائعية شكلية أفرغتها من أي محتوى.

الكلمات المفاتيح: مشاركة سياسية، وصم مجتمعي، تمكين سياسي للمرأة، تنشئة اجتماعية، تمثيل نيابي.

The problem of political participation of Algerian women between societal stigmatization and the demands of women's political empowerment

Abstract

Despite the importance of women's presence in the Algerian society in terms of quantity and quality, they suffer from their limited participation in the political life due to the traditional vision to their role, but after the constitutional amendment of the year 2008, this vision has changed somewhat with the progress of the formal presence of women in the parliaments. However, the performance was limited by many negative phenomena such as: political roaming, as well as the reluctance to attend ... which emptied these reforms of any positive content.

Keywords: Political participation, societal stigmatization, political empowerment of women, socialization, representative representation.

Le problème de la participation politique des femmes algériennes entre la stigmatisation sociétale et les exigences de l'autonomisation politique des femmes

Résumé

Malgré l'importance de la présence des femmes dans la société algérienne en termes de quantité et de qualité, elles souffrent de leur participation limitée à la vie politique en raison de la vision traditionnelle de leur rôle, mais après l'amendement constitutionnel de l'année 2008, cette vision a quelque peu changé avec les progrès de la présence formelle des femmes dans les parlements. Cependant, la performance a été limitée par de nombreux phénomènes négatifs tels que: l'itinérance politique, ainsi que la réticence à y assister ... qui ont vidé ces réformes de tout contenu positif.

Mots-clés: Participation politique, stigmatisation sociétale, autonomisation politique des femmes, socialisation, représentation représentative.

المؤلف المرسل: عبد الجبار جبار، a.djebbar@univ-chlef.dz

مقدمـــة

على الرغم من التوازن المجتمعي التي تعرفه الجزائر بين الذكور والإناث من الناحية الكمية والذي انعكس بطريقة أو بأخرى على المكانة الاجتماعية للمرأة في المجتمع، الأمر الذي برز في الجوانب الكيفية للأداء النسوي في المجتمع الجزائري من حيث ارتقاؤُها في درجات المستوى التعليمي، وكذا المناصب النوعية التي تعتليها، إلى جانب مساهمتها في التنمية الشاملة، غير أن أداءَها ضمن المجال السياسي بقي محدوداً، كما فشلت العديد من المحاولات نتيجة للنظرة المجتمعية القاصرة التي ربطت بين المرأة وواجباتها كربة بيت في الغالب، وفي أحسن الأحوال فقد حددت مجالات العمل لديها مستثنية العمل السياسي.

ونتيجةً للواقع المحدود الذي تعرفه المشاركة السياسية للمرأة كمحصلة للنظرة المجتمعية لمكانتها، مما يُكرس لمسألة الوصم المرتبط بالمرأة في جانب العمل السياسي، وهذا ما عبرت عنه العديد من المؤشرات الكمية والكيفية في الحقل السياسي، الأمر الذي أدى بالنخب الحاكمة لضرورة العمل على ترقية العمل السياسي للمرأة من خلال إقرار مسألة التمكين السياسي والذي بدأ مع التعديل الدستوري لعام 2008 من خلال محاولته ترقية الحقوق السياسية للمرأة وهذا بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة، والذي أفرز بالفعل ارتقاءً كمياً في الأداء السياسي للمرأة برز في مختلف الاستحقاقات النيابية التي تلت هذا التعديل الدستوري.

وتكمن **أهمية هذه الورقة البحثية** في دراسة نقدية وتحليلية للإشكال الذي أفرزته هذه السياسة الحكومية ومسألة عدم تهيئة البيئة المجتمعية لهذا الإصلاح، ومدى إمكانية تغيير المجتمع بقوانين من عدمه، وهو الأمر الذي أنتج العديد من الاختلالات طبعت المشاركة السياسية للمرأة من قبيل ضعف المستوى التعليمي وضعف التكوين السياسي للمرأة بعد وصولها للمجالس النيابية نتيجة ضعف الاستقطاب لها من قبل التشكيلات الحزبية، وهذا ما أفرز العديد من الظواهر السلبية مثل: التجوال السياسي، وكذا التواجد الشكلي للمرأة في المجالس النيابية وعزوفها عن الحضور...، الأمر الذي أفرغ هذه الإصلاحات من أي محتوى إيجابي وهذا ما ستحاول هذه الورقة البحثية التطرق إلى محددات الإخفاق الحكومي في تقديم صورة شاملة ومتكاملة عن التمكين السياسي للمرأة، وإقرارها بسياسات ذرائعية شكلية أفرغتها من أي محتوى.

وعليه ستحاول هذه الورقة البحث في إشكالية المشاركة السياسية للمرأة بين الوصم المجتمعي ومتطلبات التمكين السياسي للمرأة، وكذا البحث في آليات معالجة الوصم المجتمعي للدور السياسي للمرأة في المجتمع الجزائري، وهذا من خلال الإجابة على الإشكالية التالية: **ما مدى فعالية سياسات التمكين السياسي للمرأة في ظل الوصم المجتمعي للمرأة ودورها السياسي؟ وكيف انعكس هذا الواقع على التمثيل السياسي للمرأة؟ وما آليات الارتقاء بهذا الدور؟**

وكإجابة أولية على هذه الإشكالية فقد تم صياغة الفرضيات التالية:

- بالرغم من القدرات التي تتمتع بها المرأة الجزائرية فإنها لم ترق للقيام بالدور السياسي الذي يناسبها.
- الوصم المجتمعي للمرأة الجزائرية حال دون تعزيز مكانتها في المجال السياسي.
- السياسات الحكومية التي تسعى لترقية الدور السياسي للمرأة تبقى غير كافية أمام عدم تهيئة البيئة المجتمعية.

ولمعالجة موضوع الورقة البحثية تم اعتماد المحاور التالية:

- **واقع المرأة الجزائرية .. مؤشرات كمية وكيفية.**
- **مظاهر الوصم المجتمعي للمرأة في الجزائر.**

- **مضمون سياسات الارتقاء بالدور السياسي للمرأة في الجزائر.**
- **فعالية سياسات الارتقاء بالدور السياسي للمرأة بين المحدودية وسبل الارتقاء.**

1- واقع المرأة الجزائرية .. مؤشرات كمية وكيفية:

شهد المجتمع الجزائري تحولات عديدة من بينها تعزيز الفرص لتعلم المرأة وارتقائها العلمي والعملي بما يجعل منها فاعلاً هاماً في تكريس التنمية الشاملة، وهذا ما برز في الثورة الوظيفية للمرأة والتي أحدثت نقلةً نوعيةً في المراكز الوظيفية التقليدية، من خلال آفاق جديدة وهامة اعتلتها المرأة الجزائرية وبجدارة، وهذا ما برز في عدة مؤشرات.

1-1- السكان: حسب تقرير الديوان الوطني للإحصائيات فإن عدد سكان الجزائر بلغ عند جانفي 2017 ما يزيد عن 41 مليون نسمة -41720000-، وبالنسبة لتوزع السكان على حسب الجنس، فإنها تبرز نسباً متقاربة، حيث إن عدد الرجال يتجاوز بشكل طفيف عدد النساء أين بلغ عدد السكان الذكور 21,1 مليون نسمة حتى الأول جانفي 2017 مقابل 20,59 مليون من السكان الإناث، من إجمالي 41,72 مليون نسمة[1]، وهو ما يكرس مبدأ المساواة بين الذكور والإناث من حيث العدد.

1-2- التعليم: عقب استقلال الجزائر اهتمت الدولة بالتعليم ومجانيته وتعزيز انتشاره المكاني تماشياً ومبدأ ديمقراطية التعليم بما يجعل الحصول عليه حقاً مجانياً مكفولاً لجميع المواطنين دون تمييز على أساس الجنس[2]، وقد أثمرت هذه السياسة ارتفاعا قياسيا في معدل التمدرس، وانخفاض معدل الأمية وانتشارا واسعا للتعليم في جميع مناطق الوطن، حيث إنها أعطت فُرصاً مُتكافئةً لكلا الجنسين، وأزالت الفوارق الاجتماعية بتوفير الخدمات الاجتماعية المدرسية كالمراقد، والمطاعم، والنقل المدرسي والمنح المدرسية...، كما سمحت الاستثمارات الضخمة في هياكل التعليم بتقريب المدرسة من المتمدرسين، خاصة في الأرياف والمناطق النائية[3]، وهذا ما انعكس على ارتفاع معدلات تمدرس الفتيات الجزائريات وتقليص معدلات الأمية والتي كانت متفشية خاصةً لدى أوساط الفتيات الجزائريات، مثلما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تطور معدل التمدرس حسب الجنس للفئة (06-14 سنة)

السنة	الذكور (%)	الإناث (%)	النسبة الاجمالية (%)
1966	56.80	39.60	47.20
1977	80.80	59.60	70.40
1987	87.75	71.56	79.86
1998	85.28	80.73	83.05
2002	92.02	88.40	90.25
2006	96.10	94.06	95.10
2008	96.43	94.31	95.39

المصدر: حسان تريكي والعربي حجام، الأبعاد الاجتماعية والثقافية لمشاركة المرأة الجزائرية في العملية التنموية، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، جامعة الشلف، العدد 3، 2016، ص 5.

تشير الأرقام التي قدمها الجدول إلى تطور ملحوظ في نسبة تمدرس البنات في الجزائر وهذا ما يُؤهلها للدخول إلى الحياة العملية كفاعل رئيسي ويُضاعف حظوظها في تقلد مناصب المسؤولية، مما ينعكس إيجاباً على مكانتها في المجتمع الجزائري.

1-3- العمل: نتيجةً للتطورات الديموغرافية التي عرفت زيادات مُرتفعة في معدل النساء في المجتمع الجزائري والتي انعكست على تنامي معدلات التمدرس لدى الفتيات في مختلف الأطوار التعليمية، فقد انعكس بدوره على تعزيز قدرات المرأة الجزائرية في اقتحام سوق العمل، ونتيجة لذلك فقد ارتفع عدد الجزائريات النشيطات من ما يقارب 1.3 مليون امرأة عام 2000، ليصل إلى ما يقارب 2.3 مليون امرأة عام 2014 مشكلةً بذلك 19.5% من جمالي السكان النشطين اقتصادياً، بحيث تتوزع بين 3.8% في الزراعة و18.8% في الصناعة، و1.6% في البناء والأشغال العمومية و75.8% في قطاع الخدمات، وهذا ما يُعبر عن تطور ملحوظ في المكانة المجتمعية التي تحظى بها المرأة من جهة وكذا تنامي الوعي لديها وإثباتها للذات من جهة ثانية[4].

بالرغم من القيمة المضافة التي حققتها المرأة الجزائرية منذ الاستقلال سواء على المستوى الكمي أو الكيفي، إلا أن هذه التطورات لم تترافق مع تطورات في القيم الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري، والذي لطالما ربط بين المرأة والصورة الدونية من خلال منظومة للوصم المجتمعي والذي يمثل انعكاساً لجملة من العلاقات القائمة على أساس التمييز السلبي بين الجنسين.

2- مظاهر الوصم المجتمعي للمرأة في الجزائر:

يُعتبر المجتمع الجزائري مجتمعاً هجيناً من حيث كونه يجمع بين المتناقضات، فبالرغم من التطورات التي عرفها في العديد من المجالات والتي تمنحه الطابع الحداثي، إلا أنه يُعتبر مجتمعاً تقليدياً في نفس الوقت، ومن أهم الجوانب التقليدية في المجتمع الجزائري نجد ظاهرة الوصم المجتمعي المناهض للمرأة، والذي يأخذ عدة دلالات ومظاهر من بينها:

2-1- المرأة كربة بيت: حيث إنه من بين أهم القيم الاجتماعية المتوارثة في المجتمع الجزائري تلك التي ترسم حُدوداً صارمةً للجنسين وتكرس مسألة تقسيم العمل على أساس التمايز الجنسي، من خلال التفرقة بين الشأنين العام والخاص، أين تتخصص المرأة في العمل الخاص في تدبير شُؤون البيت وتربية الأولاد، في حين يتخصص الرجل في إدارة شؤون الدولة أو العمل العام[5]، وهذا ما كرس ارتباط تواجد الرجل بالفضاء الخارجي أو العمومي نتيجةً للصورة النمطية التي تُكرس للقوة والشدة وتأكيد الذات، الأمر الذي جعله ينتزع الاعتراف بالقيادة وحماية الأسرة والتكفل المادي بها، أما المرأة فخُصص لها الفضاء الداخلي أو المنزلي نتيجة ارتباط صورتها بالضعف والخنوع وعدم تأكيد الذات والتبعية للرجل، لدرجة أن كثيرين يرون في المرأة مجرد جسد مُقدس ومُصان وشيء يخص الرجل، وهذا ما أوكل لها مهام مُحددة تناسب طبيعتها من قبيل: الإنجاب والاعتناء بالأطفال، والقيام بالأعباء المنزلية ومساعدة الرجل في فضائِه العمومي سواء كان دعمها له في الحق وبعض المهام التقليدية أو حتى مساعدتها له كموظفة في الوقت الحديث، دون الاعتراف لها بالاستقلالية، وكل المحاولات التي كانت تقوم بها في سبيل تعزيز كينونتها واستقلاليتها كانت تُدخلها ضمن خانة المرأة المسترجلة وهو الوصم الأسوء الذي يمكن أن تتلقاه المرأة الجزائرية[6].

2-2- المرأة ككيان ناقص: وهو الوصم الذي يرى في المرأة عدم الجدارة لممارسة أي حقوق اجتماعية وسياسية...، وهذا من خلال اختزال شخصيتها في شخصية الأب والأخ والزوج من خلال مُصادرة حقها في

التعبير عن قناعاتها أو المطالبة بحقوقها[7]، باعتبارها غير قادرة على اتخاذ قراراتها كما أنها تعيش في حالة عدم الاستقلالية، وهذا نتيجةً للموروث الاجتماعي والمركب الثقافي الذي يرى بتبعية المرأة للرجل في قراراتها[8]، من أجل ضمان كينونتها الناقصة والتي لا تكتمل إلى بتواجدها ضمن أهداف الرجل، وتتجلى ضمن هذا الوصم العديد من المفاهيم الفرعية من قبيل: الحرمان من العمل أومتابعة التعليم، والحرمان من زيارة الأهل والأصداقاء، والحرمان من تكوين الصداقات الجديدة وضرورة التدخل في العلاقات الشخصية للمرأة، وحرمانها من إبداء رأيها في قرارات الأسرة وحتى قراراتها الشخصية، والتدخل في طريقة لباسها ...[9].

2-3- المرأة كوسيلة داعمة: وهو الوصم الذي يرى في المرأة الجزائرية مُواطناً من الدرجة الثانية من خلال الدور الداعم الموكل إليها، وهذا انعكاس لعدم ثقة المجتمع فيها بما يكرس النظرة الاستعمالية للمرأة من خلال اقتصار دورها على الدعم والمساندة في العملية السياسية، وعدم تمكينها من القيام بالدور الرئيسي في صنع القرار، وهذا ما نجده في اقتصار أدوارها على: المشاركة في العملية الانتخابية في الإدلاء بصوتها، والحضور البروتوكولي في التجمعات السياسية والحملات الانتخابية فقط، والأمر ذاته ينطبق أيضاً على تواجدها في الأحزاب السياسية والنقابات وحتى مؤسسات المجتمع المدني، وعقب التعديل الدستوري الذي تبنته الجزائر عام 2008، والذي تضمن العمل على ترقية الدور السياسي للمرأة، فإن الأحزاب السياسية والقوائم الانتخابية المختلفة لجأت لإقحام المرأة بشكل عبثي ضماناً لقبول القائمة من دون الاهتمام بالانتماء للحزب والإيمان بمبادئه...، ومضمون هذا الوصم وإن كان أخف حدةً من النظرة التي تربط المرأة بتواجدها في البيت وتربية الأبناء، إلا أنه يتميز بالدونية أيضاً من خلال كونه يرى أن المرأة وسيلة داعمة لا أكثر.

2-4- المرأة المسترجلة: ينطلق هذا الوصم من عدم الاعتراف بقدرات المرأة في التعليم والعمل والمشاركة في الشأن العام والعمل السياسي، حيث يرى بأن المكان المناسب للمرأة المثالية يتمثل في البيت وتربية الأبناء، بحكم أن العمل والنشاط خارج البيت يتضمن أعباءً ومشاكل وتحديات تُناسب قدرات الرجل ولا يمكن للمرأة العادية تحملها، وبذلك فإن المرأة العاملة والمثقفة والتي تدخل المجال السياسي يتم اعتبارها مُسترجلةً، على أساس كونها تُمارس مهام هي في الأصل تخص الرجل وحده لا غير، ويُعتبر هذا الوصم قاسياً بدرجة كبيرة نظراً لكونه يمس أحد أهم العناصر التي تميز المرأة وهي أنوثتها.

2-5- المرأة كسلعة: وهو الوصم الذي ينطلق من النظرة السطحية للمرأة الجزائرية واهتماماتها المحدودة بشؤون البيت، والمطبخ، والزينة، والملابس... إلى غيرها من مختلف الاهتمامات التي ارتبطت غالباً بالمرأة، حيث ساهمت وسائل الإعلام الحديثة التي تتماشى ومساقات العولمة، من خلال استغلال المرأة كجسد للترويج للعديد من المنتجات التجارية من أجل استقطاب المشاهدين والدعاية والترويج والإعلانات...، وهو ما يُلغي كينونة المرأة كإنسان ويجعل منها مجرد سلعة ترويجية مبتذلة[10].

بالرغم من أن الدستور الجزائري ينص في مادته 32 على أن: ((كل المواطنين سواسية أمام القانون، ولا يمكن أن يُتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى مولد، أو عرق أو جنس ...))[11]، بما يعني إقراراً صريحًا بالمساواة بين الجنسين، إلا أن المحددات الاجتماعية كرست لحالة من الوصم الاجتماعي المناهض للمرأة مما حال دون تكريس هذه المساواة على أرض الواقع، وهذا ما استدعى بالسلطة الحاكمة في الجزائر لإقرار إصلاحات سياسية تستهدف ترقية العمل السياسي للمرأة في الجزائر.

3- مضمون سياسات الارتقاء بالدور السياسي للمرأة في الجزائر:

شاركت المرأة الجزائرية بصورة فعالة في الثورة التحريرية بحيث اُعتبرت مُشاركتها استمراراً للنضال الذي عرفته المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي، وهذا ينم عن وعي كبير ومكانة مُعتبرة ضمن المجتمع الجزائري، وعقب الاستقلال اعتبرت الجزائر سباقةً في إقرار حق الانتخاب لفائدة المرأة غير أن هذه الصورة النمطية سرعان ما تراجعت على المستويين الرسمي والمجتمعي، وهذا ما تُثبته الأرقام عن المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية.

3-1- المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية قبل التعديل الدستوري 2008: عرفت الجزار عقب استقلالها محدوديةً في إشراك العنصر النسوي في العمل السياسي، سواء في الحكومة أو في المجالس النيابية، تمثلت على النحو التالي:

3-1-1- التمثيل النسوي في السلطة التنفيذية: شهدت الجزائر أول تواجد نسوي وحيد ضمن السلطة التنفيذية عام 1982، ليرتفع إلى امرأتين عام 1988، واعتبر هذا التمثيل النسوي محدوداً كما – امرأتان من بين 33 إلى 40 عضواً في الحكومة- وكيفاً من خلال حصر الدور الحكومي النسوي في مجالات ارتبطت في الغالب بنساء، ليغيب التمثيل النسوي في الحكومة الجزائرية عقب التعديل الدستوري لعام 1989، ومن ثم تعود المرأة في الوزارات عام 1991 بثلاث حقائب وزارية شملت قطاعات: العمل، والتكوين المهني، والشؤون القانونية والشبيبة والرياضة، وفي عام 1994 عرفت الحكومة الجزائرية تجربةً نوعيةً من خلال تعيين ناطقة باسم الحكومة الجزائرية، غير أن هذه التجربة بقيت محدودةً بحيث إنها لم تدم غير شهر واحد، ليتم اعتماد وزيرتين عام 1997، لتُحرم المرأة من أي تواجد في الحكومة الجزائرية عام 1999 وكذا 2001[12]، ليتم اعتماد خمس نساء في الحكومة لأول مرة عام 2002 حيث كانت منهن وزيرة واحدة وأربعة وزيرات منتُدبات، ليتقلص العدد إلى ثلاث نساء وزيرة واحدة ووزيرتين منتدبتين، ليرتفع العدد في 2012 إلى سبع، منهن ستة وزيرات ووزيرة واحدة منتدبة[13].

إن ما يُثبت النظرة المحدودة للنخبة الحاكمة في الجزائر حول دور المرأة والعمل على ترقيته يتعدى محدودية التمثيل النسوي في الحكومات المتعاقبة التي عرفتها الجزائر إلى غياب هيئة مرجعية وطنية تُعنى بترقية العمل النسوي، إلى غاية عام 1994 أين تم استحداث هيئة وطنية مُكلفة بترقية المرأة، كما تم إحداث وزارة التضامن الوطني والعائلة وتكليفها بترقية المرأة وحماية الأسرة، وأُنشِئَت اللجنة الوطنية الدائمة للمتابعة والتقييم الخاصة بالمرأة وترقيتها في نفس السنة، كما تم استحداث مجلس وطني للمرأة عام 1998 والذي يضم قطاعات مُختلفة ذات العلاقة بشؤون المرأة، ليتم استحداث لجنة وطنية للصحة الإنجابية وحماية الأمومة والطفولة...[14].

3-1-2- التمثيل النسوي في المجالس النيابية: تميز حضور المرأة في المجالس النيابية بالمحدودية سواء على مستوى المجلس الشعبي الوطني أو المجالس الشعبية المحلية:

- **التمثيل النسوي في السلطة التشريعية:** ضم أول مجلس دستوري جزائري سنة 1962 عشر نساء من بين 197 رجل، بما يُمثل ما نسبته 5.07%، لتتدهور هذه النسبة في السنتين التاليتين لأقل من 1.5%، ومن ثم ارتفعت بعدها نسبة تواجد المرأة في هذه الهيئة إلى 12.9%سنة1980، و12.7% في انتخابات1990، وبعد إيقاف المسار الانتخابي تم إنشاء مجلس وطني استشاري عام 1992 ضم 6 نساء، وبعد 1994 ومع تأسيس المجس الوطني الانتقالي الذي احتوى على 12 امرأة بالتعيين من بين178 رجل بما نسبته 6.7%[15]، وفي عام 1997 من بين 322 إمرأة ترشحت لعضوية المجلس الشعبي الوطني لم تفز غير 11 بمعدل 5.32%، ليتضاعف العدد عام 2002 حيث ترشحت 694 إمرأة وفازت 27 بمقاعد برلمانية بما يعادل 6.20%[16].

- **التمثيل النسوي في المجالس المحلية:** لطالما كان التمثيل النسوي في المجالس المحلية محدوداً، حيث بلغ عدد النساء المنتخبات في المجالس الشعبية البلدية عام 1967 ما يُعادل 20 امرأة، ليترفع الرقم عام 1969 إلى 45، وهي أرقام بقيت محدودةً ولم تشهد تحسناً إلا عقب الإصلاحات السياسية مع بداية تسعينيات القرن العشرين، ففي محليات 1997 ترشحت للمجالس البلدية 1281 امرأةً لتفوز 75 بعضوية المجالس البلدية، أما في المجالس الولائية فقد تم ترشيح 905 امرأة فازت من بينها 69، ليترفع التمثيل النسوي في المجالس المحلية عام 2002، حيث شهدت فوز 147 امرأة في المجالس البلدية و113 امرأة في المجالس الولائية، وهي الأرقام التي بقيت محدودةً بالنظر إلى إجمالي عدد أعضاء المجالس المحلية من جهة وكذا غياب التمثيل النسوي بشكل مطلق في البلديات النائية، وفي محليات 2007 فازت النسوة بـ 103 مقعد في المجالس البلدية بما يعادل نسبة 0.74%، بينما شهدت فوز 129 امرأة في المجالس الولائية بما يعادل نسبة 13.44%[17].

إن هذه الأرقام تُحيل لغياب أي دور سياسي فعال للمرأة الجزائرية بالرغم من عدم وجود مانع قانوني لترشح النسوة ولا فوزهن في الاستحقاقات الانتخابية، وهذا نتيجةً للوصم المجتمعي للمرأة الذي ينطلق من النظرةً السلبيةً لأي دور سياسي للمرأة وهذا ما انعكس على ضُعف معدلات ترشحها للاستحقاقات الانتخابية من جهة، وكذا ضعف عدد الأصوات التي تحصلت عليها والذي انعكس بدوره على ضعف عدد المقاعد النسوية في مختلف المجالس النيابية.

3-2- المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية بعد التعديل الدستوري 2008: لطالما اُعتبر التعديل الدستوري لعام 2008 الآلية المناسبة لترقية الحقوق السياسية للمرأة وتعزيز تواجدها في المجالس النيابية، وهذا بموجب القانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008، وتم تكليف لجنة وطنية لإعداد القانون العضوي الذي يكفل تطبيق هذه المادة الدستورية، وقد انعكس على التواجد النيابي للمرأة الجزائرية على النحو التالي:

3-2-1- التمثيل النسوي في السلطة التشريعية: سجلت أول انتخابات برلمانية في 10 ماي 2012 والتي تلت التعديل الدستوري لعام 2008 تعزيزاً للتواجد النسوي في المجلس الشعبي الوطني بحيث ارتفع عدد النساء من 30 امرأة منتخبة من بين 389 نائب بمعدل 7.7% خلال سنة 2007 إلى 146 امرأة منتخبة من أصل 462 نائب بما يمثل 31.60% عام 2012، وهي النسبة التي وضعت الجزائر في صدارة الدول العربية من حيث ترقية العمل السياسي للمرأة.

3-2-2- التمثيل النسوي في المجالس المحلية: سجلت هي الأخرى ارتفاعاً محسوساً في التواجد النسوي في المجالس النيابية على المستوى المحلي، حيث ارتفع تواجد المرأة في المجالس البلدية من 0.76% خلال انتخابات 2007 إلى 16.56% خلال سنة 2012 بإجمالي 4119 امرأة، أما المجالس الولائية فشهدت هي الأخرى ارتفاعاً محسوساً من نسبة 6.89% خلال سنة 2007 إلى 29.69% سنة 2012 بإجمالي 595 امرأة[18].

بالرغم من الأرقام التي تم تسجيلها حول ترقية الحقوق السياسية للمرأة الجزائرية، والتي تدعمت أيضا بتواجد ملحوظ في الحكومة وكذا تواجدها في العمل السياسي والنقابي، حيث ترأس المرأة الجزائرية أربعة أحزاب سياسية، غير أن هذه الأرقام لا تُعتبر كافيةً أمام الوضع السياسي الذي يشهد عزوفاً انتخابياً مُعتبراً إلى جانب محدودية عمل المجالس النيابية، الأمر الذي يُحيل إلى تدعيم الجانب الشكلي فقط عبر تواجد المرأة في المجالس النيابية، في حين أن الواقع الفعلي يتميز بضعف معدلات الاستفادة من تواجد المرأة في المجالس النيابية.

4- فعالية سياسات الارتقاء بالدور السياسي للمرأة بين المحدودية وسبل الارتقاء:

إن الوصم الاجتماعي المناهض للمرأة الجزائرية يُعتبر محصلةً لصيرورة تاريخية وتراكمات متعددة، فهو نتيجة لجملة من العوامل الفردية والاجتماعية، حيث إن قابلية المرأة للتموقع ضمن المكانة التي أفردها لها المجتمع يعتبر عاملاً هاماً في تفسير هذا الواقع، كما أن العوامل الاجتماعية ساهمت في تكريس هذا الواقع النسوي المتردي، والذي يرجع لأسباب اجتماعية أساساً ترتبط بالتنشئة الاجتماعية التي تكرس التباين بين الجنسين ومنح التفوق للرجل على حساب المرأة.

4-1- محددات الدور السياسي للمرأة الجزائرية: على الرغم من أن الجزائر تُعتبر من الدول الرائدة في مجال ترقية الحقوق السياسية للمرأة من خلال إقرارها لنظام الكوطا النسائية، ففي عام 2012 اُعتبرت أول بدل عربي تجاوز هدف 30% من التمثيل النيابي لصالح المرأة، غير أن هذا الإنجاز اقتصر على النواحي الكمية فقط، مما قوض الهدف العام من هذه الإصلاحات السياسية، وهذا ما انعكس على تفشي العديد من المظاهر السلبية من قبيل:

4-1-1- انحرافات نظام الكوطا: عرف تطبيق نظام الكوطا الذي جاء بهدف ترقية الحقوق السياسية للمرأة وتدعيم تواجدها في المجالس المنتخبة، العديد من الجوانب السلبية التي قوضت من فعاليته من بينها:

- **المحسوبية:** أين تم اللجوء إلى تعيين قريبات السياسيين شاغلي المقاعد من الأساس، وهذا ما انعكس حتما على غياب الكفاءة السياسية للمرأة النائبة وكذا عدم استقلاليتها وجعلها تابعة للرجل في اتخاذ القرارات داخل المجالس النيابية، وهذا ما يُكرس للوصم الذي يركز على الآلية الاستعمالية للمرأة ويرى فيها داعمةً للرجل...[19].
- **تقزيم مكانة المرأة:** لدى العديد من الأحزاب السياسية نتيجة التطبيق الاضطراري لنظام الكوطا النسوية، فهو لم يكن من مُنطلق قناعة أصحاب القوائم الانتخابية به، الأمر الذي يؤدي إلى تكريس الرداءة وتقزيم مكانة المرأة أكثر من تدعيمها، بحيث ينظر لها كرقم في قائمة وليس كفاعل في تدعيم القائمة.
- **التجوال السياسي:** نتيجة لضعف القدرات الاستقطابية للمرأة لدى الأحزاب السياسية في الجزائر، فإنها وجدت نفسها أمام تحدي ضمان العدد الكافي من التشكيلة النسوية ضمن قوائمها الانتخابية، الأمر الذي أدى إلى اللجوء للحلول الترقيعية في تحقيق ذلك، وهذا ما كرس ظاهرة التجوال السياسي للمرأة نظراً لكون أغلبها لا تنتمي للحزب ولا تُؤمن بمبادئه، وهذا ما سينعكس حتماً على محدودية الدور النيابي للمرأة حال فوزها.
- **العزوف السياسي:** من خلال ضعف المشاركة السياسية عبر القنوات التي تتيحها وسائل التعبير الرسمية[20] من انضمام للأحزاب السياسية، والإقبال على الحملات الانتخابية، وحتى المشاركة الانتخابية، كذلك يرجع ذلك لضعف البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية وعدم وُضوحها، وهذا ما يكرس واقع اللامبالاة القائم على أزمة الثقة التي يعرفها المجتمع الجزائري من خلال رفضه للسياسات الحكومية المنتهجة.

4-1-2- قصور المقاربة القانونية: إن التركيز على الجانب الكمي في المجالس المنتخبة ساهم في الحد من الارتقاء بالدور السياسي للمرأة، حيث إن الاهتمام بالحقوق السياسية على حساب الحقوق المدنية للمرأة سيحول حتماً إلى ضعف فعالية التشريعيات التي تركز على الحقوق السياسية فقط، فالمرأة التي تُعاني من غياب قانون للأحوال الشخصية يُنصفها ويعيد لها كرامتها، لا يهمها أن تشارك في المجال السياسي لأنها مُنشغلة بشؤونها الشخصية[21].

4-1-3- الوصم المجتمعي: والذي يعتبر العمل السياسي عملاً ذُكورياً خالصاً ويحط من مكانة المرأة في المجتمع، بحيث يتغذى على وجود تيارات مُحافظة تُعارض التواجد النسوي في مهام سياسية، وهذا ما يُعبر عن ثقافة مُنغلقة لا تُؤمن بالعمل السياسي للمرأة، كما أن التركيز على نص قانوني في إطار إصلاح سياسي يستهدف تعزيز المكانة السياسية للمرأة كاستثناء داخل المجتمع، من شأنه أن يفتح المجال أمام الفئات الضعيفة داخل المجتمع من شباب، ومعاقين، ومحدودي الدخل وغيرهم للمطالبة بتكريس حقهم في كوطا تمثلهم.

4-1-4- غياب الاستقلالية الاقتصادية: إن ارتفاع معدلات الفقر والتضخم جعل أولويات اهتمامات المرأة الجزائرية تنصب على الانشغال بتلبية مُتطلبات الحياة اليومية والذي ينعكس سلباً على اهتمامها بالشأن العام أو الحقوق السياسية، من منطلق أن الاستقلالية السياسية تحتاج حتماً لاستقلالية اقتصادية، حيث أن ضُعف الوزن النوعي للمشاركة السياسية في كافة المجالات الاجتماعية مُرتبط بضعف مشاركتهن في علاقات الإنتاج المادية، التي تضمن جزءاً من متطلبات القوة الضرورية لفعل اجتماعي وسياسي أوسع[22].

4-1-5- محدودية الأدوار النسوية: نتيجة عدم قدرة المرأة الجزائرية على تحمل أعباء مُضاعفة بين كونها ربة أسرة والعمل السياسي، إلى جانب عدم إيمانها كامرأة بالمشاركة السياسية للمرأة نتيجة التراكمات المتعاقبة في الرصيد الاجتماعي والثقافي الذي كرس لذلك، وقد تعزز هذا الواقع بحكم محدودية الأدوار التي تقوم بها الحركات النسائية والمنظمات الداعمة لقضايا المرأة، والتي تفتقر في الغالب لأيديولوجية نسوية واضحة وقادرة على إعادة صياغة آليات العمل وترتيب أولوياتها على ضوء المتطلبات الفعلية للمرأة الجزائرية في كل المواقع، وهذا ما سهل إمكانية استغلالها في الغالب في المناسبات من أجل تدعيم النخب الحاكمة. وتعزز هذا الأمر نتيجة غياب الوعي القانوني والسياسي لدى المرأة نفسها، وما ترتب عنه من جهلها بحقوقها وبالتالي ضعف إمكانية الاستفادة منها والذي يحول حتماً دون النهوض بأوضاعها القانونية والسياسية، وهذا ما يُمثل محصلة انتشار الأمية الثقافية والقانونية إلى جانب الأمية الأبجدية التي تحول دون النساء ومعرفة حقوقهن وكيفية الحصول عليها[23].

4-1-6- محدودية أدوار مؤسسات التنشئة: نتيجة ضعف الأحزاب السياسية في تبني قضايا المرأة في برامجها والدفاع عنها، وهذا ما انعكس على عدم إدماجها في العمل السياسي الحزبي، فمعظم الأحزاب السياسية لا تقدر دور المرأة وإمكانياتها في العمل العام، وتتبنى مفهوماً محدوداً يتجسد في المشاركة الشكلية للمرأة، ويتضح ذلك في محدودية التواجد النسوي على مستوى الهيئات العليا للحزب أو الترشيح للانتخابات وعلى المستوى القاعدي من حيث تكوين الكوادر الحزبية النسوية، إلى جانب ضعف مُؤسسات المجتمع المدني نتيجة غياب استقلاليتها المالية وسيطرة السلطة السياسية على كل مظاهر العمل الجمعوي بما يخدم أهدافها السياسية.

تُعتبر هذه المحددات التي تحول دون تعزيز المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية بمثابة تشخيص للواقع المجتمعي في الجزائر، وهذا ما يُثبت محدودية المقاربة القانونية في التمكين السياسي للمرأة والتي وإن نجحت على المستوى الكمي وهو ما يضمنه نظام الكوطا النسوية، غير أنها بقيت محدودةً من الناحية الكيفية، وهذا ما يستدعي إعادة النظر في هذه المقاربة القانونية والتي وإن ساهمت بشكل كبير في تعزيز التواجد السياسي للمرأة إلا أنها تحتاج لأن يتم تدعيمها بمقاربات مُتعددة، تعمل في مجملها على التنشئة المجتمعية الشاملة، على اعتبار أن السبب الحقيقي هو الوصم المجتمعي المناهض لأي دور سياسي للمرأة الجزائرية.

4-2- آليات الارتقاء بالدور السياسي للمرأة: إن ضمان التواجد الفعال للمرأة في المجال السياسي والشأن العام يحتاج لتضافر العديد من الجهود والفاعلين، في سبيل القضاء على التراكمات الاجتماعية والثقافية والتي كرست

الصورة النمطية التقليدية للمرأة الجزائرية، وهذا من خلال جهود إصلاحية واعية بأهمية المرأة كفاعل في العملية التنموية.

4-2-1- الإصلاح المجتمعي: والذي يستهدف تقويض أركان المجتمع الذكوري من خلال ثورة ثقافية واجتماعية تستهدف أسس النظام الاجتماعي الأبوي الذكوري، لتحل محله أبنية جديدة تقوم على أساس المساواة، وتحتاج هذه المجهودات الإصلاحية ضرورة إعادة النظر في المنظومة التشريعية عبر إعادة النظر في الفلسفة التي تطغى عليه من خلال تحويلها من توظيف خدمة النظام الأبوي الذكوري إلى منظومة قانونية تلبي حاجيات المجتمع في الارتقاء والحرية والمساواة[24].

4-2-2- تمكين المرأة: من خلال مساعدتها على تعزيز وعيها بوجودها الاجتماعي وضرورة تعديله بما يتماشى مع مُتطلباتها الآنية والمستقبلية، وهذا بتجاوز السياسات الحكومية المحدودة التي تُركز على المظهر فقط عبر إقرار نُصوص تُقر بنظام الكوطا النسوية، وهي السياسات التي أثبتت محدوديتها، ومن هنا فإن مُتطلبات التمكين النسوي الفعال تحتاج إلى أن تكون ضمن مُتطلبات التمكين المجتمعي الشامل الذي يستهدف تحقيق مُكتسبات اجتماعية مُرتبطة بوعي الفرد والمجتمع من أجل تعزيزه، وهذا بالتغيير الإيجابي للبنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تقوض الدور الإيجابي للمرأة، ليشمل هذا التمكين جميع الفئات المهمشة في المجتمع، وهذا من شأنه تجاوز الطرح الذرائعي الذي تلجأ إليه النخب الحاكمة من خلال سعيها لتلميع صورتها على المستويين الإقليمي والدولي فقط[25]، وعليه ينبغي أن تهتم الحكومات بتعيين عدد أكبر من النساء في الجهاز الحكومي، وعدم الاقتصار على المناصب ذات الطابع الاجتماعي.

4-2-3- تعزيز أدوار مؤسسات التنشئة: ويتعلق الأمر بمختلف المؤسسات السياسية والاجتماعية والثقافية وكذا وسائل الإعلام الجماهيري والتي تعمل على تنمية الموارد البشرية، بما يمكن من استثمارها في إحداث التغييرات المجتمعية المنشودة حول مكانة المرأة الجزائرية، وضرورة تعزيز دورها كفاعل هام في العملية التنموية الشاملة في جو من القيم والتوجهات المحفزة حول ذلك، ويكون ذلك محصلة جملة من الآليات:

- تصحيح الصورة النمطية عن المرأة في المناهج الدراسية والكتب والإعلام.
- المساهمة في دعم وتشجيع المبادرات الإعلامية الخاصة التي تعمل لصالح المرأة وتعزز حقوقها في وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة والمسموعة وكافة أشكال الاتصال[26].
- تنسيق جهود مؤسسات المجتمع المدني مع المؤسسات الرسمية للقضاء على الأمية بين النساء، وهذا بالتوعية المستمرة وعقد الندوات والمؤتمرات، وتفعيل الخرجات الميدانية في الأرياف أين ترتفع معدلات الأمية لدى الفتيات.

4-2-4- تجديد الموروث الديني: يُعتبر فالعامل الديني أحد أهم العراقيل التي تواجه المرأة الجزائرية في محاولتها دخول المعترك السياسي، نتيجة الاستناد إليه من قبل المناهضين لذلك لدرجة قولهم بتجريم هذا الفعل والذي يحظى بتأييد شعبي معتبر، مستدلين في ذلك إلى مجموعة من النصوص الدينية في هذا الشأن، من قبيل آية القوامة، في قوله تعالى: ﴿**الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَا أَنفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ ۚ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ ۚ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ ۖ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا**﴾[27]، وحديث النبي صلى الله عليه وسلم: ((**لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة**))[28]، علماً أن هاذين الدليلين لا يمكن الاستدلال بهما في حرمان المرأة من حق الترشح أو تقلد أي منصب سياسي، ورغم أن الشواهد التاريخية تؤكد عكس هذا فقد أسهمت المرأة

في عصر النبي صلى الله عليه وسلم إسهاماً كبيراً في الحياة السياسية، وكان لها مشاركة سياسية فعالة في حياة المجتمع ابتداءً بالاهتمام بأمور المسلمين إلى التشاور وُصولاً إلى الجهاد، وهذا ما يُؤكد أن هذه الأفكار التقليدية ترتبط أساساً بالتقاليد والأعراف الذكورية السائدة وليس إلى الدين الإسلامي[29].

خاتمـــة

في الأخير، فإنه بالرغم من الترسانة القانونية المعتمدة في الجزائر تقر برفض التمييز على أساس الجنس في شتى المجالات، والتي تعززت بتخصيص المرأة نحو ترقية حقوقها السياسية وتعزيز تواجدها في المجالس النيابية، إلا أن الواقع لا زال يُؤكد على محدودية الدور النسوي في المجال السياسي أساساً، وهذا نتيجة للوصم المجتمعي المناهض للمرأة والذي لازال يحدها ضمن القطاع المنزلي وقطاعات محدودة من قبيل: الصحة، والتربية والنشاط الاجتماعي....

إن هذا الواقع غير المتوازن يجعل من تحقيق المشاركة المتوازنة بين الرجل والمرأة والقائمة على أساس تكاملي أحد أهم التحديات المجتمعية التي ينبغي تجاوزها من أجل ضمان تحقيق أحد متطلبات التنمية الشاملة والتطور الديمقراطي، لذلك يجب تعزيز التوعية السياسية بمكانة المرأة وهذا عبر تغيير الصورة النمطية للمرأة وإظهار جوانب القوة والتأثير لديها، من أجل تكريس المشاركة السياسية الفعالة للمرأة الجزائرية.

إن تعزيز المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية وضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين في المجتمع يتطلب أساساً ضرورة الاستثمار في المستوى الذي يتوسط كل من البنية القانونية من جهة والنتائج الفعلية من جهة ثانية ويتعلق الأمر بالبيئة الاجتماعية وما تحتويه من موروث ثقافي تقليدي، وهذا بالقضاء على الوصم المجتمعي للمرأة الجزائرية وكذا العمل على تغيير الصورة النمطية التقليدية للمرأة من خلال تعزيز تواجدها الفعال في مراكز صنع القرار المختلفة، وهذا لا يتحقق إلى بإرادة سياسية جادة بأهمية ذلك وتكرس التفاعل الإيجابي لدى جميع الفواعل المجتمعية من: أحزاب سياسية، ومجتمع مدني وإعلام، إلى جانب تعزيز الوعي لدى المواطنين من مختلف الجوانب: التعليمية، والسياسية، والثقافية، والاقتصادية والاجتماعية...، بما من شأنه خلق بيئة اجتماعية وثقافية داعمة لتكريس التمكين السياسي للمرأة.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم:

الكتب:

- (إيمان بيبرس)، 2004، المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي، جمعية نهوض وتنمية المرأة، القاهرة.
- (غسان عبد الخالق وآخرون)، 2016، المرأة: التجليات وآفاق المستقبل، منشورات جامعة فيلاديلفيا، جامعة فيلاديلفيا.
- (عبد اللطيف الهرماسي)، 2018، المجتمع والإسلام والنخب الإصلاحية في تونس والجزائر: دراسة مقارنة من منظور علم الاجتماع التاريخي، المركز العربي لأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة.
- النصوص القانونية:
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمانة العامة للحكومة، الأمر رقم 35-76 المؤرخ في 16 أفريل 1976 والمتعلق بتنظيم التربية والتكوين، الجريدة الرسمية، العدد 33، السنة 13، الجزائر، 23 أفريل 1976.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمانة العامة للحكومة، القانون رقم 16-01 المؤرخ في 6 مارس 2016 والمتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية، العدد 14، السنة 53، الجزائري، 7 مارس 2016.

المقالات:

- نصيرة براهمة، المرأة والعنف في المجتمع الجزائري: تحليل سوسيولوجي لأشكاله، أسبابه وتمثلاته الاجتماعية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 18، مارس 2015.
- حسان تريكي والعربي حجام، الأبعاد الاجتماعية والثقافية لمشاركة المرأة الجزائرية في العملية التنموية، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، جامعة الشلف، العدد 3، 2016.
- لطيفة مناد وفوزية صغيري، واقع العمل النسوي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تبسة، العدد29، جوان 2017.
- جميلة وزاني، ترقية الحقوق السياسية للمرأة في التشريع الجزائري، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة، العدد10، جانفي 2017.
- التقارير:
- الأمم المتحدة، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2016، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، 29 نوفمبر 2016.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ديموغرافيا الجزائر 2017، الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، 2017.
- الدراسات غير المنشورة:
- سامية بادي، المرأة والمشاركة السياسية التصويت العمل النيابي، رسالة ماجستير في علم الاجتماع السياسي، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 2006/2005.
- صحبية حمداد، المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجتمع المحلي –مدينة وهران أنموذجاً–، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع السياسي، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2، 2016/2015.
- المداخلات:
- بلعيفة، أمين، الهيمنة الذكورية والاغتراب في المجال السياسي: نقد وتفكيك لأصول الأعراف والتقاليد السياسية في المجتمعات المغاربية، الملتقى الدولي حول: المركز القانوني والسياسي للمرأة في ظل التعديلات المستحدثة، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة جيجل، يومي 19–20 أكتوبر 2015.

الهوامش:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ديموغرافيا الجزائر 2017، الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، 2017، ص 3.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمانة العامة للحكومة، الأمر رقم 35–76 المؤرخ في 16 أفريل 1976 والمتعلق بتنظيم التربية والتكوين، الجريدة الرسمية، العدد 33، السنة 13، الجزائر، 23 أفريل 1976، ص 534.

3- حسان تريكي والعربي حجام، الأبعاد الاجتماعية والثقافية لمشاركة المرأة الجزائرية في العملية التنموية، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، جامعة الشلف، العدد 3، 2016، ص 5.

4- لطيفة مناد، وفوزية صغيري، واقع العمل النسوي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد29، جامعة تبسة، جوان 2017، ص 259–260.

5- أمين بلعيفة، الهيمنة الذكورية والاغتراب في المجال السياسي: نقد وتفكيك لأصول الأعراف والتقاليد السياسية في المجتمعات المغاربية، الملتقى الدولي حول: المركز القانوني والسياسي للمرأة في ظل التعديلات المستحدثة، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة جيجل، يومي 19–20 أكتوبر 2015، ص 8.

6- نصيرة براهمة، المرأة والعنف في المجتمع الجزائري: تحليل سوسيولوجي لأشكاله، أسبابه وتمثلاته الاجتماعية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 18، مارس 2015، ص 108.

7- صحبية حمداد، المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجتمع المحلي –مدينة وهران أنموذجاً–، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع السياسي، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2، 2016/2015، ص 71.

8- غسان عبد الخالق وآخرون، المرأة: التجليات وآفاق المستقبل، جامعة فيلاديلفيا: منشورات جامعة فيلاديلفيا، 2016، ص 269.

9- نصيرة براهمة، مرجع سبق ذكره، ص 116.

10- المرجع نفسه، ص 116.

11- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمانة العامة للحكومة، القانون رقم 16-01 المؤرخ في 6 مارس 2016 والمتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية، العدد 14، السنة 53، الجزائري، 7 مارس 2016، ص 10.

12- غسان عبد الخالق وآخرون، مردع سبق ذكره، ص 233-234.

13- صحبية حمداد، مرجع سبق ذكره، ص 109.

14- غسان عبد الخالق وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 235.

15- سامية بادي، المرأة والمشاركة السياسية التصويت العمل النيابي . رسالة ماجستير في علم الاجتماع السياسي، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 2006/2005، ص 76.

16- صحبية حمداد، مرجع سبق ذكره، ص 108.

17- غسان عبد الخالق وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 236.

18- جميلة وزاني، ترقية الحقوق السياسية للمرأة في التشريع الجزائري، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد10، جامعة باتنة، جانفي 2017، ص 346.

19- الأمم المتحدة، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2016، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، 29 نوفمبر 2016، ص 78-79.

20- أما بالنسبة للمشاركة السياسية عبر القنوات غير الرسمية فتتم من خلال التظاهر السلمي و الذي بقي مقيداً في جانبه السياسي إما لغياب طرح فعال، أو لاقتصاره على المطالب الفئوية (أطباء، عمال الصحة، الحرس البلدي، طلبة جامعيون....)أأأنمت

21- أمين بلعيفة، مرجع سبق ذكره، ص 7.

22- إيمان بيبرس، المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي. القاهرة: جمعية نهوض وتنمية المرأة، 2004، ص 24.

23- أمين بلعيفة، مرجع سبق ذكره، ص 7.

24- عبد اللطيف الهرماسي، المجتمع والإسلام والنخب الإصلاحية في تونس والجزائر: دراسة مقارنة من منظور علم الاجتماع التاريخي. الدوحة: المركز العربي لأبحاث ودراسات السياسات، 2018، ص 154.

25- غسان عبد الخالق وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 250.

26- إيمان بيبرس، مرجع سبق ذكره، ص 28.

27- سورة النساء، الآية 34.

28- رواه البخاري (4425) ورواه النسائي في "السنن" (8/227).

29- أمين بلعيفة، مرجع سبق ذكره، ص 9.